بين التفاقم والأحتواء

ارتفاع معدل النمو السكاني يضيف سنوياً أعداداً غير قليلة إلى قوة العمل من الفئات العمرية (10 - 14) سنة

الشباب (٢٠ ٪) بتوظيف الخريجين الجامعيين وما في أدناها ومن مختلف التخصصات حتى شهدت مؤسساتها تضخماً وظيفيا يتخطى حدود المسموح .

وهكذا فإن هذا الوضع إلى جانب عامل الهجرة الخارجية إلى الدول النفطية المجاورة قد أسهم وعلى نحو بالغ من الأهمية في كبح جماح البطالة ، بحيث توقفت عند أدنى مستوى لوجودها وإن بدأت بعض تداعياتها تبرز على السطح مع النصف الثاني من عقد الثمانينات على أنه ومع مطلع عقد التسعينيات نشأت ظروف وعوامل في بعضها غير مواتية محليا وإقليميا عملت على تحريض التراكمات المستترة لهذه الظاهرة والمائلة منها تضافرت معاً مما صعد من درجة تفاقمها وامتداد نطاق اتساعها على النحو الذي لم يسبق له مثيل من قبل ولعل من أبرز تلك العوامل هي :

العامل الأول (بنيوي) ويكمن في ضمور وركاكة البنية الهيكلية للاقتصاد اليمني ، وبخاصة القطاع الحديث الذي يعول عليه تغير وتحسين المواقع الاقتصادية للبلاد لكونه القطاع الأكثر كفاءة والقادر على تحفيز التطور في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ولكونه من جهة ثانية القطاع الأكثر استجابة لتعظيم رصيد التراكم الرأسمالي والذي ينفرد بتنوع وترابط حلقاته العملياتية في الإنتاج والتوسع والاندماجية والتي تعمل جميعها على تنمية مصادر الدخل والإنتاج وتتيح مجالا أوسع لتشغيل العمالة ، إلا أن دلائل ومؤشرات التطورات الاقتصادية وعلى امتداد العشرية من السنين الماضية تفصح عن عجز هذا القطاع بالوفاء بهذا المطلب ولا على المدى المتوسط بالتوازي مع ذلك فإن الأمر الذي زاد من حرج الموقف هو إهمال القطاع التقليدي (الزراعيين) الذي يستوعب وحسب تقديرات بعض المصادر الإحصائية حوالي ثلثي قوة العمل ، وتشير آخر المصادر أن القطاع الزراعي يستوعب ما نسبته بنحو (٥٢,٩ ٪) من إجمالي قوة العمل المتاحة ، بينما تستوعب قطاعات النقل والصناعة والتجارة و الإنشاءات والفندقة (٥٢,٦ ٪) أما أعمال التمويل وخدمات الأعمال يحتل (٨ ، ١٧ ٪)٩ وإن كانت هذه التقديرات صحيحة أوتم إخفاءها فإنه لا يجوز أن ننسى الضغط على الأرض الزراعية الذي لا يسمح بأن تشغل هذه العمالة بكامل طاقتها ، خاصة إذا ما عرفنا أن معظم الأعمال في الزراعة تتسم بطابعها الموسمي زد على ذلك فإن شحةالموارد المائية والإهمال الطويل لهذه المشكلة قد تسبب في زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر بسبب ضعف التنمية الزراعية وانسداد فرص العمل .

العامل الثاني ويتمثل في تراجع الإنفاق الاستثماري الحكومي الموجه لمشاريع التنمية وقد بدأ تأثير هذا العامل منذ منتصف الثمانينات تقريبا ، إضافة إلى تراكم أعباء المديونية الخارجية وخاصة أعباء الفوائد والأقساط المستحقة للسداد التي وصلت إلى عشرة مليار دولار واستمرت تأثيراتها السلبية حتى توصلت الحكومة اليمنية إلى تخفيف الضغط من أعبائها بعد حصولها على إعفاءات كبيرة من حجم المديونية العامة.

العامل الثالث (ارتفاع معدل النمو السكاني) والتي تضيف نتائجه بأكثر من ٤ نقاط إلى سوق العمل سنويا وأن معظم هذه الزيادة تصب في خانة العاطلين عن العمل نظرا لضعف حجم التوظيفات الاستثمارية للقطاع الخاص وتراجع الدولة عن النشاط الاقتصادي وتقنين التوظيف في مؤسساتها الحكومية إضافة إلى الأثر الناجم عن الإجراءات التطبيقية لبرامج الخصخصة لمؤسسات القطاع العام الإنتاجي منها على وجه الخصوص .

العامل الرابع (يتصل في مخرجات التعليم) على الرغم من التوسع الذي شهده قطاع التعليم العالي خلال العقدين الأخيرين حيث تضاعف عدد الجامعات حتى وصل عددها عام ١٩٩٨ م إلى (٧) جامعات حكومية تظم (٥٥ كلية) بفروعها التابعة لها في مختلف التخصصات إضافة إلى الجامعات الخاصة التي يصل عددها إلى أكثر من (٤) جامعات إلا أن هذا التوسع قد انحصرت مجالاته في التخصصات التقليدية ا لمتماثلة وبخاصة في العلوم الإنسانية والهندسية والطب . الخ . على أن التوسع في الاختصاصات الجديدة والمرتبطة بمهن المستقبل التي يتطلبه سوق العمل اليوم لم تحضى باهتمام جدي وهي قليلة للغاية كما أن المعاهد التقنية وفي عددها الحالي الذي يصل إلى ٢٥ معهد تجتذب إليها نسبة قليلة جدا من الطلاب والذي يصل عددهم إلى (٥,٩٠٠) طالب فقط إذ يضم هذا العدد المدارس الفنية ما قبل الثانوية ،المهم في الأمر هنا أن مخرجات المؤسسات التعليمية مازالت لا تتمتع بالمرونة الكافية مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته المتغيرة التي تعتمد على توسيع القدرات الذهنية والاستمرارية في العطاء بحيث تتناغم مع المستجدات التقنية والعلمية المتلاحقة إذ لازالت المؤسسات التعليمية بمستوياتها الجامعي والمهني تعتمد المناهج التقليدية في نقل المعرفة وفي طرق وأساليب التعلم المتبعة والتي تخلو من الاهتمام الجدي بالتنمية المعرفية والمقدرة لدى الطالب التي تمكنه من المشاركة الفاعلة بعد التخرج .

إن المعطيات الدالة على وجود تلك الاختلالات في مخرجات التعليم المعبر عنه زيادة معدلات البطالة في الآونة الأخيرة في وسط الشباب من حمله الشهادات الجامعية وأن واحد من أسبابها تدني المعارف المكتسبة وبعد مجالاتها في بعضها عن المتطلبات الحديثة لاحتياجات سوق العمل.

أما العامل الأخير الذي تأثرت به ظاهرة البطالة ٨

نشأ عن أزمة حرب الخليج والذي كان أشد وطأة في تفاقم هذه الظاهرة وعلى نحو مباشر بعد أن دفعت تلك الأزمة إلى عودة ما يقرب من (٨٥٠٠٠٠) ألف مغترب من البلدان النفطية المجاورة مما زاد من مجموع القوى العاملة بنحو (١٥٪) ومن مجموع البطالة بنحو (٣٦ ٪)١١ وصلة بهذا الجانب فقد وصفت الأمم المتحدة اليمن بأنها البلد الثاني الذي تضرر من الأزمة بعد المملكة الأردنية الهاشمية ، حيث قدرت الأمم المتحدة الأعباء الصافية التي وقعت على اليمن بمبلغ (٢) مليار دولار أو أكثر من (٢٠٪) من إجمالي الناتج القومي١٢ ، وهكذا فمن المؤكد أن تلك العوامل وغيرها قد ساهمت جمعا في نشوٌ وتطور هذه الظاهرة وعجلت بتفاعلاتها السلبية بانكشاف معالمها وتمظهراتها الصريحة بفعل تماديتها الخطيرة إلى أن وصلت إلى حجمها الراهن.

سياسة مكافحة البطالة في برنامج الإصلاح الاقتصادي

جدير بالإشارة وفي مستهل هذا الجزء الإيماء إلى أهمية تسجيل ملاحظة منهجية لابد منها- مفادها أن المهتم بقراءة حجم ومتضمنات السياسات الاقتصادية ومجالات إجراءاتها التطبيقية لمواجهة ظاهرة البطالة تعترضه صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية التي يمكن أن يعتد بها كمصادر للتعرف على برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وعلى نحو متكامل بحيث تستقر عين القارئ عندها كما هو الشان في أية قضية أو برنامج أو خطة اقتصادية أو ما شابه ذلك بحيث تكون بمثابة دليل للباحث أو المهتم في تعقب مفرداتها الجزئية والتوقف عند الإشكالية محل الاهتمام وحول هذه العلاقة يشير د / أحمد البشاري أنه " لا توجد وثيقة حكومية واحدة بعنوان برامج الإصلاح الاقتصادية والمالية والإدارية تتيح للباحث والمهتم استعراضها١٣ ، علاوة على ذلك فأن السياسات الإجرائية المتخذة في هذه العلاقة لم تخضع لمنطق واحد خلال المراحل التراتبية الأربع في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وأن الموقف من ظاهرة البطالة يظهر على الغالب في إطار النهج العام للسياسة الاقتصادية الكلية من جانب وعلى مجال السياسات الإجرائية لمواجهة الآثار المترتبة عن النتائج التطبيقية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من جهة ثانية، ومهما يكن من أمر فان الحكومة اليمنية وعلى ضوٌ السياسات الاقتصادية المرتسمة في البلاد قد خصت لهذه القضية حيزا في مضامين سياسة الإصلاح الاقتصادي وعملت على تحديد مجالاتها وقرارات تنفيذها في المراحل التعاقبية لتنفيذ البرنامج وفي برامجها السنوية المتلاحقة المستهدفة في مجموعها التخفيف من تفاقمات حدة البطالة في البلاد ومعالجة الأضرار السلبية الملازمة لعملية التصحيحات الهيكلية الجارية بوجه عام ، وعليه فإنه يمكن التطرق وفي ضوء ما تقدم إلى جانبين من مجالات مواجهة البطالة والمستهدفة في برنامج الإصلاح الاقتصادي .

الأول : في جانب السياسات الاقتصادية العامة

ويتمثل من خلال تشجيع القطاع الخاص على زيادة حجم المساهمة في النشاط الاستثماري وبذل مزيداً من الجهود في تهيئة الظروف لمناخ الاستثمار في البلاد بما يؤمن خلق عوامل اجتذاب جديدة للرأسمال الاستثماري الوطنية والخارجية والذي من شأنه أن يساعد على خلق زيادة مطردة في الإنتاج والدخل والذي سوف يلازم بدوره زيادة فرص العمل في البلاد اتساقا مع السياسات الاقتصادية المتبدلة والتي تقتضي في نهجها الجديد تقليص دور الدولة من النشاط الاقتصادي . "وهو بند رئيسي رسمي في برنامج الإصلاح الاقتصادي التي يقترحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

-إطلاق حرية المبادرة للقطاع الخاص وإعطائه دوراً أكبر في النشاط ولكن تتمثل هذه الإصلاحات في عدد من البرامج الثنائية أو متعددة الأطراف يتفق بشأنها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو معهما معا الاقتصادي وبما يمكنه من الإسهام في (مشاريع التنمية وبحرية تامة وفي مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية ، وخاصة في قطاعات الصناعة والزراعة والأسماك على أمل أن القطاع الخاص سيتولى القيام بما تتخلى عنه الدولة بكفاءة افضل في الإدارة والإنتاج وسوف تسهم هذه العملية بدورها في تخفيض البطالة والحد من تفاقماتها في البلاد على أن هذا التفاؤل لازال قيد الانتظار، فالاستثمارات الخاصة لم تستجب بالقدر المرغوب مع التحفيزات التي يمهدها مناخ الاستثمار على أرض الواقع ، فالمشاريع الاستثمارية المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار حققت خلال السنوات القليلة الماضية وحتى العام ٩٨ حوالي (٤٧) ألف فرصة عمل وهذا الرقم لا يحمل أهمية دلالية كبيرة إذا ما قيس بحجم سوق العمل وسرعة معدلات نموها ليس هذا فحسب بل أن معظم تلك المشاريع من الحجم الصغير لا تتمتع بدلالة اقتصادية كبيرة وهذه إشكالية ينبغي التعامل معها كمعطى والبحث عن مكمن الأسباب المخلة والمثبطة من عزم النشاط الاستثماري الخاص .

وعلى ثاني المجال وفي مسعاها الرسمي لمحاصرة البطالة ولتخفيف المخاطر السلبية المتأثرة بالسياسات التطبيقية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وبخاصة على الأسر الفقيرة ؛ فقد عملت الحكومة على تحديد المسالك الإجرائية لبوابة الأمان ودفع المخاطر التي ترى الحكومة من خلالها أنها كفيلة بتحقيق هذا الغرض والتي تمثلت اتجاهاتها الإجرائية ومجالات عملها فيما يلي :-

- زيادة الاعتمادات المالية لمشروعات الأشغال العامة بهدف خلق فرص عمل جديدة .

- التوسع في تنفيذ المشاريع العاجلة الكفيلة باستيعاب اكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة لتخفيف البطالة المرتفعة في شريحة القوى العاملة.

- تقديم القروض للأسر الفقيرة المنتمية إلى شريحة العاطلين عن العمل وتمكين الأسر المنتجة من رفع إنتاجها . . وذلك من خلال زيادة الاعتمادات المالية وتنويع مصادرها وبالتالي تنويع قنوات ضخها (شبكة الأمان الاجتماعي) وتحقيقاً لهذا الغرض فإن الآلية التي أتبعت لتنفيذ هذا الاتجاه الأخير وأدواته المسخرة لضبط عملياته تتم من خلال ما أطلق عليه اصطلاحا بشبكة الأمان الاجتماعي والتي تضم في توليفتها الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي والصندوق الاجتماعي للتنمية والذي أنشئ حديثا وتحديدا في العام ١٩٩٧م وبرأسمال إجمالي بلغ آنذاك (٥٠) مليون دولار ، أتفق أن يدفع البنك الدولي نصفها وتسهم الدول المانحة بالنصف الآخر فقد كان من ضمن الأهداف التي أنشئ من أجلها المساعدة في محاربة الفقر والبطالة وذلك من خلال توفير فرص عمل عن طريق دعم المشروعات الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل بحيث يتولى الصندوق تمويل مشروعات الفئات الأكثر فقرا العاملة في المجتمع (بالقطاع غير الرسمي) ، ومن أجل تحفيز تلك الأعمال اعتمدت الحكومة في موازنتها للعام ٢٠٠٠ حوالي (٢,٣)مليار ريال لمشاريع تنمية المجتمع ، علاوة على ذلك فقد أستهدف برنامج الإصلاح الاقتصاد مواجهة مشكلة البطالة من خلال زيادة إمكانات وتفعيل صندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق الضمان الاجتماعي ، واتساقاً مع هذا الجانب فقد خصصت الحكومة في موازنة العام (٩٩-٢٠٠٠م) (١ ، ٥) و(٦ ، ٧) مليار ريال على التوالي ، وتشير الإحصائيات أن عدد المستفيدين من أرصدة الصندوق لنفس الفترة تصل إلى(٣٥٠٠٠٠)ألف في عام ٩٩ م وأن المخطط له في عام٢٠٠٠م مقرراً له أن يصل إلى نحو (٤٥٠١٠٠٠) ألف مستفيد.

وفيما يتعلق بالعمالة الفائضة فإن الإجراءات المقترحة التي خصصها البرنامج في مجال هذه العلاقة تمثلت في إنشاء صندوق العمالة الفائضة (صندوق الخدمة المدنية والذي كان من المفترض أن يبدأ التشغيل منذ العام٩٩م في تقديم الدعم للمتقاعدين وصفقات شراء الخدمة وقبول الانتقال للعمالة الفائضة إلى (صندوق الخدمة المدنية) من موظفي المؤسسات الحكومية وما شابه ذلك ، ويقترح البرنامج وضع سياسة شفافة لمراعاة مستوى الدخل في الفترة الانتقالية أثناء معالجة مثل هذه الحالات ، ولا شك أن وجود مثل هذا الصندوق إذا ما تحققت وانتظمت عملياته يكتسي بالغ الأهمية وخاصة إذا ما توسعت أغراضه ووظائفه لتتعدى المنح والتعويضات للعمالة الفائضة المسرحة من القطاع العام أو القابلين بالتقاعد المبكر لا سيما إذا توسعت تلك الوظائف والأغراض وعلى نحو أشمل مثل :-

١ - فتح سجل خاص لجميع المتقدمين إلى سوق العمل ولأول مرة والراغبين بالعمل وتصنيفهم حسب الفئات العمرية ومستوياتهم التعليمية ومجالات الاختصاص بصرف النظر عن حجم فرص العمل المتاحة ، فهذا النوع من القيد المكتبي الذي ينبغي أن يعمل في مختلف مكاتب فروع الخدمة المدنية لمحافظات الجمهورية سيسهم وعلى قدراً كبيراً من الأهمية بتوفير قاعدة معلوماتية عن عدد العاطلين عن العمل وخاصة من حملة الشهادات الجامعية ومن الشباب بصورة إجمالية ، كما ستتيح هذه العملية قدراً من الدقة إلى جانب الإحصائيات الدورية عن المعدل السنوي لحجم البطالة في البلاد .

٢- التخطيط ولو على المدى البعيد لتنمية الموارد المالية لصندوق الخدمة المدنية (شبكة الأمان الاجتماعي) وتخصيص جزء من أرصدة الصندوق المالية وتقديمها كإعانات مالية للعاطلين عن العمل والمقيدين بسجلات مكاتب العمل التابعة للخدمة المدنية بعد دراسة الحالة للتخفيف مؤقتاً من حجم المعاناة الاجتماعية من جراء ظاهرة البطالة ويمكن العمل على تحقيق هذه الغاية ومن خلال إيجاد صيغة عقلانية وممكنة تعمل على تعدد المناهل التمويلية المحلية لزيادة رصيد الصندوق وتوزيع أعبائها على مختلف الشرائح الاجتماعية الناشطة اقتصاديا والتي تحقق الدخل وبنسب معقولة ومقبولة بحيث لا تؤثر مقاديرها على الفئات منخفضة الدخل .

خاتمة

بعد كل ما سعينا لقراءته بشأن ظاهرة البطالة في اليمن، وباستعراض الإجراءات الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لاحتواء الظاهرة والحد من تفاقم مفعولها ويمكن القول أن المعطيات المستخلصة من حصيلة التحليل المتقدم حول هذه العلاقة .. تدلنا على تضخم حجم هذه الظاهرة بنوعيها السافرة والمقنعة ، وبزيادة المعدل الانتشاري (للنوع الأول - البطالة السافرة) خلال السنة العشرية الماضية في وسط قوة العمل المتاحة - ريفاً وحضر ، بحيث اتسعت مساحتها الإنتشارية ومجالات تأثيرها الامتدادي على أكثر من فئة عمريه وشريحة اجتماعية كماً ونوعاً وبخاصة في وسط المتقدمين إلى العمل لأول مرة بمافي ذلك الشباب من حملة الشهادات الجامعية والتقنية، وعلى الأرجح إن تطور هذه الظاهرة في السنين القليلة الماضية وعلى هذه النحو تم تحت وطأة ظروف وعوامل غير مواتية محلياً وإقليميا تدخلت معاً وشكلت بمجموعها وبما أفرزته من نتائج سلبية بيئة خصبة لتزداد أعداد العاطلين عن العمل نتيجة لانغلاق فرص التوظيف وتراجع قدرة الاقتصاد الوطني لاستيعاب المزيد من الأعداد المتنامية في حجم قوة العمل، والتي تتلقاها بوتائر متسارعة بفعل الانفجار السكاني الذي يضيف سنوياً تكتل بشري غير عادي وبخاصة من الفئة العمرية (١٠ سنوات فأكثر) إلى سوق العمل .

ولعل من أبرز تلك العوامل التي تأثرت بها ظاهرة البطالة في اليمن سنجد في مقدمتها تلك العوامل التي تزامنت مع أزمة حرب الخليج حيث دفعت تلك الأزمة و دونما سابق إنذار إلى عودة (٨٥٠,٠٠٠) ألف مغترب من البلدان النفطية المجاورة إلى داخل البلاد مما فاقم من شدة البطالة حتى وصلت حينها في معدلاتها إلى (٣٦٪)من إجمالي قوة العمل ، ثم يلي ذلك ارتفاع معدل النمو السكاني الذي أفضت نتائجه التكرارية إلى مسارعة الوتائر المنمية لحجم قوة العمل في البلاد الذي تقدر معدل نموها بنحو(٩ .٤٪) سنوياً وأن هذا الأمر وباستمرار دوافعه يحد من فعالية السياسات الاقتصادية لاحتواء ظاهرة البطالة أو إيقافها عند أدنى مستوى لها على الأقل وخاصة في ظل شحه الموارد المادية المتاحة كما هو الحال في بلادنا الأمر الذي لا يدع مفراً لمجانبة هذه الظاهرة المتأثرة وعلى نحو كبير بارتفاع معدل النمو السكاني .

ومن العوامل التي أسهمت في إبراز هذه الظاهرة تراجع دور الدولة الاقتصادية وتخليها عن التزاماتها في التوظيف أو تقنين مجالات التوظيف على أحسن الأحوال إلى جانب انحسار النشاط الاستثماري للقطاع الخاص على غرار التقديرات المتوقعة، وفي المقابل لذلك ومن مدرك لحجم المشكلة واحتمالات مضاعفاتها وسلبية الآثار التي قد تطرأ في ثنايا تطبيق أجنده برنامج الإصلاح الاقتصادي المالية والإدارية فإن الحكومة اليمنية قد خصصت لهذا الجانب في فلسفة البرنامج حيزاً من المعالجات الإجرائية بقصد أحتوى ظاهرة البطالة وتخفيف الأضرار المحتملة المتعقبة من جراء سريان ومفعول عملية الإصلاحات الهيكلية الجارية في البلاد ومنها :

- زيادة الاعتمادات المالية لمشروعات الأشغال العامة والتوسع في تنفيذ المشاريع العاجلة بقصد خلق فرص عمل جديدة واستيعاب أكبر عدد من القوى العاملة وتخفيف ظاهرة البطالة المنتشرة في البلاد.

- علاوة على ذلك زيادة الاعتمادات المالية لصناديق شبكة الأمان الاجتماعي وبما يمكنها من محاربة الفقر والبطالة وذلك من خلال توفيرفرص عمل عن طريق دعم المشروعات الصغيرة المنتمية إلى شريحة العاطلين عن العمل ،على أنه جدير بالملاحظة وعلى الرغم من أهمية تلك الإجراءات إلا أن فعاليتها ستظل محدودة القدرة على تأجيل البواعث المحفزة للنشاط الاقتصادي واحتواء ظاهرة البطالة ولاسيما إذا ما عرفنا أن حجم الاعتمادات المالية المرصودة لشبكة الأمان الاجتماعي والأغراض التي تستفيد منها لا تعدو عن كونها ذات طابع وقائي للتخفيف من وطأة الأضرار الناجمة عن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتخفيف من حالة الفقر واسع الانتشار في البلاد وعلى أي حال فإن احتواء ظاهرة البطالة سيظل مرهوناً بانتعاش اقتصاد البلاد بوجه عام وبتحضير النشاط الاستثماري بصفة خاصة.

قائمة المراجع

١- كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (٩٦-٩٧-١٩٩٨م)
٢- الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية لمسح القوى العاملة لعام ١٩٩١م-١٩٩٥م صنعاء.
٣- وزارة التخطيط والتنمية مذكرة اقتصادية عامة ١٩٩٢م.
٤- د/ أحمد علي البشاري - دراسات يمنية العدد (٥٩) ديسمبر ١٩٩٨م وثائق برنامج الإصلاح الهيكلي (١٩٩٧-٢٠٠٠م)
٦- أحمد السيد النجار - الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية (حالة مصر-المغرب-اليمن) المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ٨العدد (٣) مايو ١٩٩٦م.
٧-رمزي زكي- الاقتصاد السياسي للبطالة.
٨- البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للعام المالي ١٩٩٩م-٢٠٠٠م وزارة المالية نوفمبر ١٩٩٩م
٩-حسن الشريف- تدريس العلوم التطبيقية في ضوء متغيرات سوق العمل- المستقبل العربي العدد (٢٢٤) ١٠/١٩٩٧م.
١٠- صحيفة الثورة- برنامج الحكومة المقدم إلى البرلمان عام ١٩٩٤م.
١١- صحيفة الثورة- برنامج الحكومة المقدم إلى البرلمان عام ١٩٩٧م.

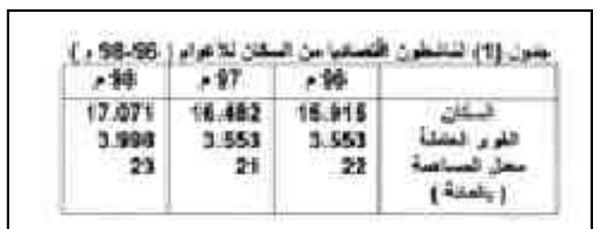

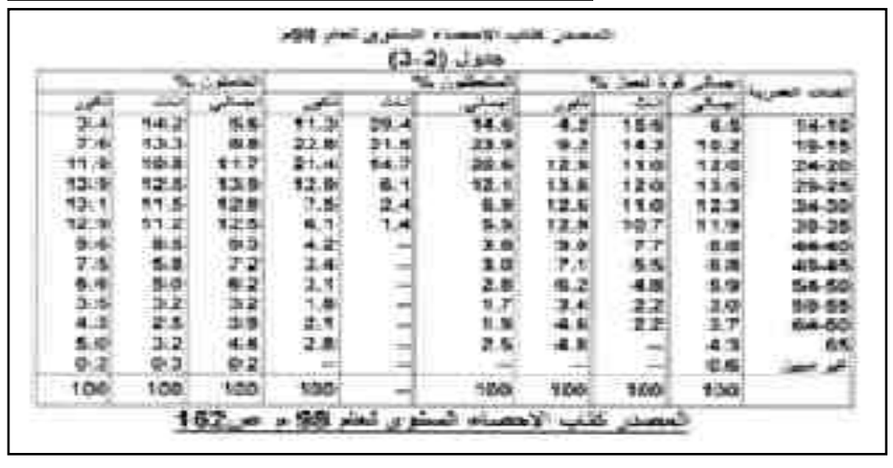

وأولياء أمورهم يبحثون الأسباب ويقترحون الحلول

أغلب الذكور مهملين للتعليم يتسربون من المدرسة منشغلين في أمورٍ غير التعليم عكس الإناث شغلهم الشاغل البيت والمدرسة.

كذلك المناهج الدراسية التعليمية تحتوي مواضيعها فوق المعقول لم يركز واضعوها على النوعية والكيفية المؤثرة وإنّما الموجود مواضيع حشو في حشو يتمرد عليها الأولاد الذكور ويتقبلها الإناث خوفًا من العقاب الأسري.

ولنكن واقعيين ونقول إنّ التعليم في بلادنا بحاجة إلى تقييم عام دون أي مزايدات ومُراضاة وفي رأيي الشخصي يحتاج ذلك إلى عقد مؤتمر وطني عام تشارك فيه جميع فئات وشرائح المجتمع ولو عادت الهيبة للتربية ففي المدرسة سنضمن جيل متسلح بالعلم والمعرفة.. لأنّ المدرسة من حيث تكوينها هي مبنى مقسّم فيه بشر تعارفوا فيه لكل منهم ميول وهوايات وأمنيات ولهم قائد في الفصل الدراسي وإدارة تأمر وتنهي وتحكم في المدرسة وهذا يعني أنّ المدرسة مجتمع صغير فعلى الدولة أن تفكر كيف يمكن أن تؤهل المدرسة أبنائنا وتجعلهم يخرجون إلى المجتمع الكبير جاهزين مخلصين ومحبين وأوفياء للعمل.

الأخ/ عبد الواسع سعيد عون قيادي تربوي قديم متقاعد قال :

ضروري جدًا أن يتم التدقيق في اختيار القيادات التربوية على أسس الكفاءة والمقدرة وقوة الشخصية بعيدًا عن المحسوبية والمحاباة التي تدخلت في عملنا وأطاحت بكثير من الآمال والطموحات، نحن نفتقدٌ إلى معيار الضبط ودقة الاختيار في وضع الإنسان المناسب في مكانه المناسب، وبالذات مدارس الفتيات في المدن الرئيسة هي بحاجة إلى قيادات نسائية ذات خبرة وتجربة وكفاءة وشخصيات قوية ومتزنة تحسن التصرف بعقلانية واتزان بعيدًا عن العصبية لأنّ مدارس الفتيات في المدن الرئيسة هي أكثر استقرارًا من مدارس الفتيان تنقصها أشياء طفيفة يمكن تجاوزها، أما مدارس الفتيان فالحديث عنها وعن مسببات تردي التعليم فيها يحتاج إلى وقت طويل لا يفيد فيه الحديث إن لم تكونً هناك مخارج عملية إصلاحية رسمية.

الأخ/ محمد شمسان فارع _ مدرس _ قال :

نحن في الحقيقة لسنا بحاجة إلى الاجتهاد فواقع التعليم يحتاجٌ إلى مراجعة شاملة ولتكون معالجة الجانب التربوي والتعليمي من أولويات الإصلاح العام والشامل، فكل الشعوب تعتمد في نهضتها الشاملة على إصلاح التربية والتعليم وهذا ما لم يتم التنبه له في بلادنا.

الأخت المربية الفاضلة / زينب السيد عبده _ تربوية قديمة قالت:

طبعًا التوازن مفقود بين مدارس البنات ومدارس الأولاد من حيث التربية والتعليم إذ أنّ المعادلة تربية زائد تعليم أصبحت في خبر كان، ولا لها وجود أهملت فضاعت وموجود في مدارس البنات نظرًا لتأثير البيئة الأسرية ليس أكثر لهذه الأسر تعطي جل اهتمامها ورعايتها للفتيات أكثر من الفتيان لأنّ المسألة هنا مرتبطة بأعراف وتقاليد أسرية للبنات النصيب الأكبر بالعمل بها وتنفيذها بينما الأولاد في الغالب يتمردون على الأعراف والتقاليد بفعل التأثير الثقافي والإعلامي الذي يغزونا.. ولهذا الفتيات متفوقات دائمًا على الفتيان لعدم وجود توازن لا في الوسط الأسري ولا في المدرسة.

الأخت / زينب محمود زيد إسماعيل _ تربوية قديمة .. قالت :

هناك أسباب أدت إلى التفوق الملحوظ للفتيات على حساب الفتيان وأهم هذه الأسباب غياب الدور التربوي والتوجيهي في المدرسة أكانت مدرسة البنات أو الأولاد ولكن تظل مدارس البنات أكثر استقرارًا لتأثير الأسرة المباشر عليها في الوقت الذي نشدد على إيلاء أهمية بالغة لهذه المدارس من قبل الأسرة وفي الحقيقة ليس أولادنا الفتيان لوحدهم يتحملون تراجع مستوياتهم التعليمية فالمسئولية مشتركة بين عدة أطراف أسرة ومدرسة وطالب ومعلم وكتاب مدرسي يفتقد إلى عنصر التشويق وغياب العناصر الترغيبية والمؤثرة التي يستحسنها الطالب وتجذب حواسه وتلبي رغباته، فشيء جيد لو تمت دراسة شاملة لمعرفة أسباب تفوق الفتيات تربويًا وتعليميًا على الفتيان ويتم الوقوف أمام نتائجها في ندوة وطنية أو مؤتمر وطني عام تترجم النتائج عمليًا.

الأستاذ/ قاسم محمد المجيدي الرئيس السابق لقسم الاختبارات والتقويم بمحافظة عدن صاحب تجربة طويلة في المجال التربوي والتعليمي وهو الرجل الأول المسؤول على الاختبارات والتقييم والنقل من سنة دراسية إلى أخرى ومن مرحلة دراسية إلى أخرى حتى العام الدراسي الماضي جمعت كل الآراء التي طُرحت وذهبت إليه لأستمع إلى تعليقاته كأب وصاحب تجربة طويلة .. فقال :

أولاً : علينا ألا نستكثر على بناتنا ما يحققونه من نتائج هن جديرات بها وهنّ أكثر انضباطاً ومثابرة واجتهاد.

ثانيًا : سبق لي واقترحت في عدة لقاءات صحفية أن يتم وضع دراسة شاملة لمعرفة الأسباب والدوافع التي جعلت الفتيات لسنوات متواصلة متفوقات على الفتيان، أكيد هناك شيء من الخلل قد أصاب الفتيان.

ثالثًا : صحيح ما أورده بعض من المتحدثين بأنّ التعليم المختلط خلق تنافسًا شديدًا بين الجنسين وكان الذكور حريصون على الحضور والمنافسة وهروب الطالب من الفصل الدراسي كان عيب لأنّ زميلاته الطالبات سيأخذون عنه فكرة غير طيبة فالاختلاط أسهم وبطريقة غير مباشرة مع المدرسة تربويًا قبل التعليم مما جعل المنافسة ضرورة لا مفر منها.

رابعًا : هناك عوامل أخرى تربوية وتعليمية يجب التركيز عليها أوردها عدد من المتحدثون.

الخُلاصة

كل الآراء التي قرأناها هي كانت لتربويين ومَن لهم علاقة وكما سنلاحظ أنّ الآراء اختلفت في الطرح إلا أنّها أجمعت على أنّ التربية والتعليم أصبحت معادلة منفصلة وأنّ التعليم في بلادنا الحبيبة يحتاج إلى إصلاح.. فهل من مستجيب؟!!

مع الإشارة إلى أننا جمعنا الآراء من الخبرات والشباب.